

Distr.: General
3 October 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ١٢٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

حساب التنمية

تقرير الأمين العام*

موجز

أُعد هذا التقرير عملاً بأحكام الفقرات ٤ و ٦ و ٧ من الجزء الرابع من قرار الجمعية العامة ٢٥٢/٦١ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً شاملاً يعرض توصيات بشأن كيفية تحديد موارد إضافية، دون استخدام الفوائض، بغية نقلها إلى حساب التنمية؛ وأن يقدم استعراضاً لطرائق تمويل حساب التنمية والأساس المنطقي لذلك التمويل؛ وأن يبين الإجراءات التي تمكّن من تحديد المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة أو غيرها من المكاسب والخيارات المتعلقة بتحديد مبلغ إضافي قدره ٢,٥ مليون دولار بغية نقله إلى حساب التنمية؛ وأن يعد تقييماً لأثر حساب التنمية من حيث أهدافه ومقاصده؛ وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

* يُقدم هذا التقرير في هذا التوقيت لضرورة إجراء مشاورات موسعة مع المكاتب.



المحتويات

الفقرات الصفحة

٣	٢-١		مقدمة
			الجزء الأول:
٤	٥٢-٣		استعراض أثر حساب التنمية من حيث أهدافه ومقاصده
٥	٥-٣		أولا - لمحة عامة
٥	١٧-٦		ثانيا - تقييم 'الأثر' وأهداف ومقاصد حساب التنمية
١٠	٣١-١٨		ثالثا - ثلاث مسائل تتصل بحساب التنمية
١٧	٥١-٣٢		رابعا - تقييم الأهداف والمقاصد الرئيسية الخمسة
٢٧	٥٢		خامسا - نتائج الدراسة الاستقصائية بشأن المسائل المتعلقة بإدارة حساب التنمية
٢٨	٥٧-٥٣		سادسا - الخلاصة
			الجزء الثاني:
			استعراض طرائق تمويل حساب التنمية والأساس المنطقي لذلك التمويل، وبيان الإجراءات التي تمكّن من تحديد المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة أو غيرها من المكاسب والخيارات المتعلقة بتحديد موارد إضافية لحساب التنمية
٣٠	٧٩-٥٨		أولا - معلومات أساسية
٣٠	٦٧-٥٨		ثانيا - طرائق تمويل حساب التنمية والأساس المنطقي لذلك التمويل: تحديد المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة وغيرها من المكاسب
٣٣	٧٤-٦٨		ثالثا - تعريف الإجراءات المتبعة لتحديد مكاسب الكفاءة أو المكاسب الأخرى
٣٥	٧٦-٧٥		رابعا - خيارات تحديد موارد إضافية لحساب التنمية
٣٦	٧٨-٧٧		خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بالمطلوب في الفقرات ٤ و ٦ و ٧ من قرار الجمعية العامة ٢٥٢/٦١ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إلى دورتها الثانية والستين تقريراً شاملاً يتطرق إلى ما يلي:

(أ) استعراض لطرائق تمويل حساب التنمية والأساس المنطقي لذلك التمويل على النحو الوارد في تقرير الأمين العام عن حساب التنمية المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين^(١) وتقارير الأمين العام اللاحقة^(٢) وقرارات الجمعية العامة^(٣) في ضوء التجربة المكتسبة؛

(ب) بيان الإجراءات التي تمكّن من تحديد المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة أو غيرها من المكاسب، بما في ذلك، ولكن ليس على سبيل الحصر، أي وفورات محتملة قد تحددها الدول الأعضاء بغية نقلها إلى حساب التنمية في سياق العمليات الحكومية الدولية، وكذلك التدابير العملية لتنفيذ تلك الإجراءات؛

(ج) توصيات إلى الجمعية العامة بشأن تحديد مبلغ آخر قدره ٢,٥ مليون دولار لحساب التنمية؛

(د) تقييم لأثر حساب التنمية من حيث أهدافه ومقاصده.

٢ - ويُقدم هذا التقرير في جزأين على النحو التالي:

(أ) الجزء الأول: استعراض أثر حساب التنمية من حيث أهدافه ومقاصده. يناقش هذا الجزء مفهوم الأثر ويستعرض أهداف حساب التنمية ومقاصده، ثم يتناول مسائل محددة ذات صلة بحساب التنمية، وأخيراً يقيّم أهدافه ومقاصده الرئيسية. ويلى هذا الاستنتاج بأن حساب التنمية يستجيب بشكل كبير للمعايير والأهداف الخاصة التي وضعتها الجمعية العامة، وهو ناجح عموماً من حيث الأثر الملموس على المدى القصير. ويتطرق إلى طلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ١ (د) أعلاه.

(ب) الجزء الثاني: استعراض طرائق تمويل حساب التنمية والأساس المنطقي لذلك التمويل، وبيان الإجراءات التي تمكّن من تحديد المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة وغيرها

(١) A/52/1009.

(٢) A/53/945 و A/61/282.

(٣) 61/152، 60/246، 54/15.

من المكاسب والخيارات المتعلقة بتحديد موارد إضافية لحساب التنمية. يناقش هذا الجزء استعراض طرائق تمويل حساب التنمية والأساس المنطقي لذلك التمويل ويقترح خيارات لتحديد موارد إضافية. ويتطرق إلى طلب الجمعية العامة الوارد في الفقرات ١ (أ) و ١ (ب) و ١ (ج) أعلاه.

الجزء الأول:

استعراض أثر حساب التنمية من حيث أهدافه ومقاصده

أولا - لمحة عامة

٣ - يمول حساب التنمية مشاريع التعاون التقني لفائدة العديد من الدول النامية، في المجالات البرنامجية ذات الأولوية تحت مسؤولية هيئات التنفيذ المعنية، ولا سيما في علاقتها بالتقدم في الأهداف الواردة في إعلان الألفية ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والاتفاقات الدولية منذ عام ١٩٩٢. وتأتي اقتراحات المشاريع من الهيئات الأعضاء في اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ويُرجى منها أن تدعم الأولويات الاستراتيجية الخاصة بكل طرف.

٤ - أنشئ حساب التنمية عام ١٩٩٧ وخُصص له اعتماد لأول مرة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وقد أنشئ حساب التنمية في البدء عن طريق تحديد مدخرات في الإدارة والتكاليف العامة الأخرى في إطار أنشطة الإصلاح لتلك الفترة. ومنذ إنشاء الحساب، أُعيد تقدير تكلفة قاعدة التمويل خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ونجم عن ذلك زيادة بمبلغ ٩٠٠ ٩١٥ دولار. وعلاوة على ذلك، أُضيفت موارد بمبلغ ٢,٥ مليون دولار إلى المبلغ الأساس الذي هو ١٣ ٠٦٥ ٠٠٠ دولار في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وبناء عليه، يشكل مبلغ ١٦ ٤٨٠ ٩٠٠ دولار (قبل إعادة تقدير التكلفة) المستوى الحالي لحساب التنمية في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية هو مدير البرنامج، وقد وضع، بالتشاور مع اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، متوسطا استدلاليا مرنا لحجم التمويل يبلغ ٦٥٠ ٠٠٠ دولار لكل مشروع على حدة، رغم أن التوقعات تُرسم بناء على طبيعة المشروع المقترح ومتطلباته، وهناك ما مجموعه ٢٧ مشروعا مقترحا للتمويل في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٥ - وقد وضعت الجمعية العامة عددا من المعايير المختلفة لتوجيه عمليات حساب التنمية. وفي شكل مبسط، يُنتظر أن تمتد المشاريع على المدى القصير نسبيا (أقل من أربع

سنوات من الإقرار إلى الإكمال). ويُرجى من كل مشروع أن يفيد عددا من البلدان النامية، وأن يشجع الجهود التعاونية بين كيانات الأمم المتحدة، وأن يتسم بالابتكار وينتج عنه أثر مستدام، وأن يبنى أساسا على الموارد التقنية والبشرية وغيرها من الموارد المتوفرة في البلدان النامية. كما تُشجع الأنشطة المشتركة الإقليمية وفيما بين الأقاليم. ومن المنتظر تنفيذ المشاريع باستخدام الموارد المتوفرة لدى الجهات المنفذة، من غير دفع تكاليف عامة وباستخدام محدود للمستشارين الخارجيين.

ثانيا - تقييم 'الأثر' وأهداف ومقاصد حساب التنمية

ألف - تعيين موقع تقييم 'الأثر'

٦ - يمكن، في مجال التنمية، استخدام 'الأثر' بعدد من الطرق المختلفة. فإضافة إلى الطريقة العملية فيما يتعلق بتقييم أثر حساب التنمية من حيث أهدافه وأغراضه، فإن له أيضا معنى أكثر تقنية بالنسبة لمقيمي البرامج. وعلى الرغم من أن المنظمات المختلفة تستخدم إشارات مفاهيمية مختلفة، إلا أن النهج المنتشر إلى حد ما للتفكير بشأن قياس النتائج هو النظر إليها في شكل متوالية تبدأ من 'المدخلات' إلى 'النواتج' ثم 'النتائج' ثم 'الأثر'. وقد تم تكيف هذا النهج في الأمم المتحدة عن طريق استبدال 'النتائج' بـ 'الإنجازات المتوقعة'. والمثال المبسط تماما لهذا النوع من المتواليات يمكن أن يكون بالشكل التالي:

(أ) المدخلات - ١٠٠ ٠٠٠ دولار؛

(ب) النواتج - تم تدريب ١٠ أشخاص على الطرق الإحصائية لرصد الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) الإنجازات المتوقعة - تمكن المكتب الإحصائي من إعداد بيانات الأهداف الإنمائية للألفية في ١٠ بلدان؛

(د) الأثر - تخطيط تنموي أفضل ومبني على الأدلة يؤدي إلى تقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٧ - ويلاحظ فريق التقييم المستقل في البنك الدولي أن 'تقييم الأثر هو التحديد المنهجي للتأثيرات، سواء كانت إيجابية أو سلبية، مقصودة أو غير مقصودة، علىفرادى الأسر المعيشية والمؤسسات والبيئة، التي يتسبب فيها نشاط تنموي معين مثل برنامج أو مشروع. وتقييم الأثر هو عنصر مهم ضمن مجموعة أدوات ونهج التقييم، وإن كان مجرد واحد منها. ويضع البنك الدولي تقييم الأثر بوضوح في أقصى النهاية الاستراتيجية لمتوالية قياس النتائج.

٨ - وتعمل جميع منظمات المساعدة الإنسانية، بما فيها تلك التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، في بيئة تزداد فيها الطلبات للبرهنة العملية على تحقيق النتائج. والبرهان العملي على النتائج يفرض مهمة كبيرة تتمثل في تحديد مكان وكيفية قياس النتائج. وبالنسبة للنظام الإنمائي للأمم المتحدة اليوم، فإن قياس النجاح في شكله الاستراتيجي الأقصى سينبني على النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية المعترف بها التي ظهرت من خلال مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة المختلفة التي تعقدها. ولكن من الواضح أيضا أن القياس الحقيقي للنتائج يعود فوراً إلى بروز تحديين هامين هما: (١) التوقيت: خلال أي فترة زمنية سيتم قياس النتائج، و (٢) العزو: إلى أي من التدخلات أو عدم التدخلات سيعزى النجاح أو الفشل. فبقدر ما يبتعد المرء عن قياس النواتج الفورية أو الانجازات المتوقعة تجاه الأثر، تطول فترة الإطار الزمني المطلوب لقياس النتائج، وتصبح مشكلة العزو أكثر إثارة تحدياً.

٩ - وتبعاً لذلك، يجب على جميع وكالات الأمم المتحدة تقريباً أن تركز قياساتها للنتائج الخاصة بأنشطة المشاريع أو البرامج على بيانات نتائج تكون قابلة للقياس عبر إطار زمني مناسب وقابل للعزو. وباستخدام المخطط المبين في الفقرة ٦ أعلاه، فهذا يعني التركيز بدرجة كبيرة على النواتج والإنجازات المتوقعة، ولكنه يترك بعض المسائل دون حل، وهي مسألة الأثر النهائي الذي تحقق ومسألة إلى أي من التدخلات يمكن عزو هذا الأثر. وتتوفر مؤشرات كلية لتقييم الأثر الحقيقي خلال فترات زمنية مطولة، ولكن من غير الممكن عزو النتائج الكلية إلى تدخلات صغيرة نسبياً، مثل تلك الخاصة بحساب التنمية.

١٠ - وطبقاً للمعايير التي اعتمدها الجمعية العامة فإن الأنشطة الممولة من حساب التنمية ستكون محدودة المدة. وتبعاً لذلك، يتوقع أن تكون المشاريع مبتكرة وقصيرة المدة. وعند اكتمالها فإن الكيان المنفذ لا يحتفظ بقدرات على مواصلة المتابعة. وتركز المشاريع على بناء القدرات، مما يعني أنها موضوعة تماماً في 'الواجهة الأمامية' للعملية التنموية، وهو ما يضاعف المصاعب المتمثلة في متابعة وعزو عناصر تأثيرها الأكثر استراتيجية. والأنشطة الممولة من حساب التنمية، بحكم تصميمها، تمتد على مدى نطاق واسع من المجالات الفنية (بصفة أساسية، النطاق الكامل من المهام المعيارية المتواجدة في إي مكان بالأمانة العامة)، وهي متفرقة جغرافياً بدرجة كبيرة، وينفذها عدد من الكيانات المختلفة بالأمانة العامة. وأخيراً، فقد دعت الجمعية العامة أيضاً لأن تكون الأنشطة ذات طبيعة منخفضة جداً في تكلفتها.

باء - أهداف ومقاصد حساب التنمية

١١ - في تقريره عن استعراض البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية (A/59/397)، اقترح الأمين العام تدابير يمكن اتخاذها لتحسين أداء حساب التنمية. ولاحظ

الأمين العام في الفقرة ١٠٧ من تقريره أنه، بينما يعمل حساب التنمية بمجموعة من المعايير المعتمدة التي تطورت عبر الزمن، إلا أنه يفتقر إلى بيان واضح للهدف من البرنامج. وقد أقرت الجمعية العامة بيان الهدف بالنسبة لحساب التنمية، الذي يذكر أن "هدف حساب التنمية هو تمويل مشاريع التنمية التقنية المتوسطة الأجل (تصل فترة التنفيذ إلى أربع سنوات بعد إقرار وثيقة المشروع) في المجالات ذات الأولوية للكيانات المنفذة، التي تفيد مجموعة من البلدان النامية، وذلك بتشجيع الجهود التعاونية بين مختلف برامج الأمم المتحدة في مجال الأنشطة الإقليمية أو الأقاليمية الابتكارية الشاملة لمختلف القطاعات والتي تستند بشكل خاص إلى الموارد التقنية والبشرية وغيرها من الموارد المتوفرة في البلدان النامية". وهو يجسد العديد من المعايير الأساسية نفسها التي كانت توجه حساب التنمية منذ بدء العمل به. وقد تطور حساب التنمية بدرجة كبيرة على مدى عمره الممتد عشر سنوات، حيث تمت الاستفادة من عدد من الدروس. وقد انعكس هذا في إحداث تغييرات في طبيعة المشاريع، وفي إجراء تحسينات هامة في نوعية مجمل المشاريع، وفي صدور إجراءات توجيهية أوضح ستؤدي إلى نتائج أفضل.

١٢ - وبالإضافة إلى بيان الهدف المذكور أعلاه، وثّق مدير البرنامج العديد من العناصر التوجيهية المنفصلة لإدارة حساب التنمية منذ بدء العمل به. وتركز العناصر التوجيهية هذه على المعايير التي تحكم اختيار المشاريع للتمويل، إضافة إلى النواتج المرغوبة. وفيما يلي وصف موجز لها، بما يبين النطاق الواسع للاعتبارات التي أثرت على إدارة حساب التنمية:

- (أ) تُكْمَل وتُعزّز الأهداف الأساسية للكيانات المنفذة؛
- (ب) تكون مبتكرة؛
- (ج) تكون قادرة على الاكتمال في خلال اثنتين من فترات السنتين؛
- (د) تستفيد من المعارف والمهارات/القدرات الموجودة في الكيانات المنفذة؛
- (هـ) تقوم ببناء قدرات مستدامة في البلدان النامية أو البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية،
- (و) أن تكون لها أهداف واضحة مع نواتج قابلة للقياس ومؤشرات أداء واضحة؛
- (ز) أن تعكس أولويات الخطة متوسطة الأجل،
- (ح) لا يتم تنفيذ المقترح دون تمويل الحساب الخاص به؛

- (ط) تمثل حلولا منخفضة التكلفة؛
- (ي) تجتذب تمويل متابعة من منظمات أخرى؛
- (ك) ذات توجه قوي نحو دول الجنوب باستخدام مهارات وموارد البلدان النامية؛
- (ل) أن تكون المشاريع، في العموم، ذات نطاق عالمي أو إقليمي أو دون إقليمي؛
- (م) أن تشمل، متى كان ذلك ممكنا، كيانات متعددة من الأمانة العامة؛
- (ن) أن تكون لها علاقات تآزر مع التدخلات الإنمائية الأخرى؛
- (س) أن تستفيد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (ع) أن تستفيد من إدارة المعارف، لا سيما عن طريق الربط الشبكي؛
- (ف) أن تستفيد من الشراكات مع أصحاب المصلحة من خارج الأمم المتحدة؛
- (ص) أن يكون التمويل كافيا لتحقيق النتائج المتوقعة.

١٣ - ومن المهم ملاحظة أن معظم هذه المعايير تتعلق "بخصائص" المشاريع المراد تمويلها عن طريق حساب التنمية. فهي لا تتناول بشكل كبير مسألة الأثر التنموي المقصود، باستثناء تناوله بعبارة عامة. ومن ذلك، يمكن استنتاج أن الغرض المقصود من حساب التنمية هو أنه موجه بصفة رئيسية نحو تشجيع التعاون بين العناصر المختلفة بالأمانة العامة للربط بين قدراتها المعيارية والتنفيذية لمصلحة البلدان النامية، مع الاعتماد بصورة مكثفة على استخدام القدرات الموجودة حاليا لدى الكيانات المنفذة والبلدان النامية نفسها. ولا يُقصد من هذا الإيحاء بعدم توقع أثر تنموي، ولكن بيان الهدف يتعلق بدرجة أكبر "بالكيفية التي من المتوقع أن يؤدي بها حساب التنمية عمله" وليس "بماهية الشيء المتوقع منه تحقيقه".

١٤ - إن بيان أهداف حساب التنمية كما هو موجز في الفقرة ١١ أعلاه يشير إلى أولويات المجالات البرنامجية التي تقع تحت مسؤولية الكيانات المنفذة المعنية. وفيما يلي المجالات الرئيسية للقدرات التحليلية والمعيارية لدى الأمانة العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي كما هي محددة في المجموعات المواضيعية للجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية:

- (أ) التجارة الدولية؛
- (ب) الاقتصاد الكلي والتمويل؛

(ج) التنمية المستدامة، والمستوطنات البشرية والطاقة؛

(د) التنمية الاجتماعية؛

(هـ) النهوض بالمرأة؛

(و) البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة؛

(ز) الحوكمة وبناء المؤسسات؛

(ح) العلوم والتكنولوجيا والقطاعات المنتجة؛

(ط) حقوق الإنسان؛

(ي) الإحصاءات؛

(ك) السكان.

١٥ - وكانت الممارسة المتبعة هي تحديد موضوع مختلف لكل شريحة حسب الأولويات المستجدة التي تحددها الجمعية العامة:

(أ) الشريحة الأولى (١٩٩٨-١٩٩٩) - دعم تنفيذ قرارات المؤتمرات العالمية؛

(ب) الشريحة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠١) - الربط الشبكي، والخبرات الفنية الإقليمية ودون الإقليمية؛

(ج) الشريحة الثالثة (٢٠٠٢-٢٠٠٣) - بناء القدرات لغرض إدارة العولمة؛

(د) الشريحة الرابعة (٢٠٠٤-٢٠٠٥) - بناء القدرات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق الشراكات وإدارة المعارف والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

(هـ) الشريحة الخامسة (٢٠٠٦-٢٠٠٧) - دعم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، عن طريق إدارة المعارف والربط الشبكي والشراكات؛

(و) الشريحة السادسة (٢٠٠٨-٢٠٠٩) - دعم تنفيذ الأهداف المتفق عليها دوليا عن طريق الابتكار والربط الشبكي وإدارة المعارف.

١٦ - وتعكس مواضيع الشريحتين أو الثلاث شرائح الأخيرة قدرا معينا من الاستقرار حول موضوع مشترك أكثر ثباتا. وتبعا لذلك، وحيث توفرت الآن خبرة تمتد إلى عشر سنوات، فيسكون من المناسب ترشيد وتثبيت المعايير الرئيسية الموجهة للأنشطة المستقبلية لحساب التنمية.

١٧ - وحيث أن مفهوم 'الأثر' هو مفهوم لنتائج البرنامج أكثر من كونه مفهوما لإدارة البرنامج، فإن هذا التقرير لا يتناول المسائل الإدارية، مثل "الإكمال خلال اثنتين من فترات السنتين"، والتي هي موضوع تقارير مرحلية منتظمة منفصلة، إلا تناولا خفيفا. وبدلا من ذلك، يركز هذا التقرير على عدد محدود من مجموعة قائمة المسائل الموسعة التي تحوي توجيهات خاصة بإدارة حساب التنمية، والتي تعكس المواضيع الفنية الرئيسية لأهدافه ومقاصده. وهي أيضا تمثل الخصائص الرئيسية التي يطبقها مدير البرنامج على العمليات اليومية لحساب التنمية، وهي تستخدم هنا لتقييم أثر حساب التنمية في بلوغ "أهدافه ومقاصده":

(أ) الاستدامة؛

(ب) الربط الشبكي كأداة لتقاسم المعرفة، مع استخدام تكنولوجيا المعلومات؛

(ج) التعاون والتآزر بين كيانات الأمانة العامة وإقامة شراكات أكثر تطلعا إلى الخارج مع الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية الأخرى؛

(د) الابتكار؛

(هـ) استخدام قدرات البلدان النامية كأداة لبناء القدرات.

ثالثا - ثلاث مسائل تتصل بحساب التنمية

١٨ - يستلزم الأمر مناقشة ثلاث مسائل عامة بإيجاز قبل تناول كل واحدة منها بالتفصيل:

(أ) لماذا تضطلع الأمانة العامة بالتعاون التقني؛

(ب) كيف ترى الأمانة العامة فائدة حساب التنمية؛

(ج) ما هي الأدوات المتاحة لقياس النتائج؟

ألف - الأمانة العامة والتعاون التقني

١٩ - شهد العقدان الماضيان كثيرا من التغيرات الأساسية والسريعة في خطة التنمية العالمية. وكان في الصميم من هذا المناخ المتطور منظومة الأمم المتحدة في جميع نواحيها. فقد نشأت الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المعترف بها نتيجة سلسلة من المؤتمرات القطاعية والمؤتمرات التي انعقدت لمناقشة قضايا في مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة. وكانت البد الطولى في تحقيق هذا النجاح القدرة الحاسمة على تكوين فكر جديد من خلال الرابط بين أدوار منظومة الأمم المتحدة التحليلية والمعارية والإنمائية. وكانت قدرة منظومة

الأمم المتحدة على ربط مهامها التحليلية والمعارية بالخبرة العملية المكتسبة في العمليات على المستوى الميداني عاملا هاما في حسن القيادة التي أظهرتها منظومة الأمم المتحدة. وكانت الفلسفة الأساسية في الهيكلية الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة على النحو المتخيل في الستينات تقوم على مفهوم وكالة تمويل مركزية واحدة تقوم بتمويل تنفيذ أنشطة التعاون التقني المبنية على القدرات الفكرية (المعارية والتحليلية) لمختلف الكيانات المتخصصة في الأمانة العامة والوكالات المتخصصة.

٢٠ - ولأسباب معقدة شتى، ظهرت بدرجة متزايدة عملية إسناد المهام هذه ولا سيما خلال فترة التسعينات. فقد واجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تناقص التأييد للمفاهيم التي يقوم عليها دوره التمويلي الرئيسي التاريخي، ومن ثم قام في أواخر التسعينات، بدعم من الدول الأعضاء، بإعادة تحديد كيانه. فتخلى إلى حد كبير عن دوره كمصدر للتمويل فيما يتعلق بأجزاء أخرى من المنظومة، رغم أن مظاهر محدودة من هذا الدور لا تزال باقية. ونظرا لأن تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأنشطة التعاون التقني من خلال كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة تناقص تدريجيا، اضطرت هذه الكيانات إلى إنشاء قدراتها الخاصة بجمع الأموال بغية أن تتمكن من تحقيق هدفين أساسيين هما: (أ) إتاحة الفرصة للبلدان النامية للاستفادة، عن طريق أنشطة التعاون التقني، من القدرات الفكرية التي تحوزها نتيجة للأعمال التحليلية والمعارية التي تضطلع بها هذه الكيانات، و (ب) أن تظل مستوثقة من أن أعمالها التحليلية والمعارية تقوم على أساس الواقع العملي الذي خبرته من خلال التنفيذ على المستوى الميداني.

٢١ - وهذان الهدفان ما زالا هدفين صالحين في الوقت الحاضر. ولكفالة تحقيق هذين الهدفين، كان يتعين على مختلف الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تجد طرقا عملية لتعبئة موارد تستطيع أن تستخدمها للمساعدة على إقامة هذه الروابط المعيارية/التشغيلية في غياب التمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعتبر حساب التنمية مصدرا بسيطا واحدا لمثل هذا التمويل. وتعتمد جميع الكيانات أيضا الآن بدرجة كبيرة على قدرتها على تعبئة تمويل تكميلي لما تضطلع به من أنشطة التعاون التقني، رغم أن بعضها لديه عنصر بناء القدرات كأحد عناصر الولايات الرسمية المسندة إليها وتستخدم موارد الميزانية العادية لتحقيق ذلك الغرض. وعلى النحو المجل في مذكرة الأمين العام التي يحيل فيها تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئية (المعنون "توحيد الأداء") (A/61/583)، من الأهمية الحفاظ على ربط مستمر حقيقي وعملي بين الأعمال التحليلية والمعارية والتشغيلية حتى لو تناقصت بدرجة كبيرة السبل المؤدية لتحقيق هذا الغرض. ونظرا لأن مختلف الكيانات في الأمانة العامة تمثل

مستودعات هامة للمنافع العامة العالمية وكذلك الإقليمية في مجالاتها المتخصصة التحليلية والمعارية، يعتبر الإسهام المباشر ولو عند حد أدنى في العمليات الميدانية العملية عاملا مساهما هاما في استمرار الحاجة إلى تلك الكيانات. وفيما تقدم الدول الأعضاء موارد في إطار الميزانية العادية للمهام المعيارية والتحليلية التي تضطلع بها الكيانات التابعة للأمانة العامة للجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، كانت موارد الميزانية العادية المقررة خصيصا للتعاون التقني هي الاعتمادات المرصودة لحساب التنمية، البالغة تقريبا ١٦ مليون دولار، وللبرنامج العادي للتعاون التقني البالغة ٤٦,٩ مليون دولار، لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

باء - آراء الأمانة بشأن فائدة حساب التنمية

٢٢ - بالإضافة إلى عدد محدود من المقابلات الشخصية، أجريت دراسة استقصائية مكتوبة على جميع الكيانات المنفذة فيما يتعلق بحساب التنمية. وقد دأبت الكيانات المنفذة على التأكيد على أهمية حساب التنمية:

- (أ) كأداة لربط مهامها التحليلية والمعارية بالأنشطة التشغيلية العملية؛
- (ب) كوسيلة لإقامة علاقات عمل تعاوني مع سائر الكيانات التابعة للأمم المتحدة (وبخاصة بين الوحدات "المركزية" واللجان الإقليمية وفيما بين اللجان الإقليمية ذاتها)، مع ملاحظة أن تمويل هذه المبادرات ينحصر عموما في منظومة الأمم المتحدة بسبب الهيكلة الرأسية الخاصة بكل منظمة في معظم الميزانيات؛
- (ج) كوسيلة لتحريب منهجيات وأدوات جديدة، علما بأن الابتكار ينطوي أيضا على مجازفة؛
- (د) كوسيلة لتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في مجالات التركيز؛
- (هـ) كوسيلة لبناء القدرات التي تخدم الأهداف والأنشطة الإنمائية الأخرى (مثل القدرات الإحصائية الأساسية المستخدمة على نطاق واسع والشبكات المتعلقة بقضايا مثل التبادل التجاري والمسألة الجنسانية)؛
- (و) كوسيلة لاستخدام قدرات البلدان النامية وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

جيم - أدوات القياس المتاحة

٢٣ - أدت الطائفة العريضة من الأنشطة الممولة من حساب التنمية ومعايير المتطورة إلى الحد من قدرة مدير البرنامج على إعداد أدوات قياس متسقة للنتائج الجارية طوال فترة السنوات العشر من تاريخ حساب التنمية ومن الواضح أن البيانات الإحصائية التي تستند إلى مؤشرات يمكن التحقق منها بموضوعية هي دائما الوسيلة المفضلة لتقييم النتائج. ومع ذلك، قلما تستند المنظمات العاملة في ميادين تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات من هذه البيانات فيما عدا لأغراض القياس في المرحلتين الأوليين من متوالية "النتائج - القياس" - النواتج والإنجازات المتوقعة. ومن شأن طبيعة أنشطة تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات أن تجعل القياس الصحيح للأثر أشبه بالمستحيل في الأجل القصير - وعندما يمكن قياسه في الأجل الطويل من خلال مؤشرات كلية أوسع نطاقا يكون الإسناد مستحيلا فعلا. وتعتبر المؤشرات عن الأجزاء المبكرة من سلسلة قياس النتائج - النواتج والإنجازات المتوقعة. متاحة بشكل عام. بيد أن هذه المؤشرات، وإن كانت تتفوق كثيرا على القياس البسيط للنواتج، لا تعالج الأثر الحقيقي.

٢٤ - ونتيجة لذلك، لم يكن هناك من بديل سوى تركيز القياس أساسا على النواتج والإنجازات المتوقعة. وللقيام بذلك، تميل التقارير والتقييمات النهائية إلى التركيز على المؤشرات الإحصائية (حيثما توافرت) فيما يتعلق بمراحل النواتج (عدد الأشخاص الذين تم تدريبهم، الحلقات الدراسية المعقودة، الأدوات المستنبطة، إلخ، مع تحليل وصفي يكاد يكون ذاتيا للإنجازات المتوقعة (الشبكات المنشأة، الحكومات التي تعتمد سياسات ونهج جديدة، إلخ). ومن سجل الوقائع الماضية، كانت التقييمات الذاتية التي اضطلعت بها الكيانات المنفذة تستكمل في بعض المناسبات بتقييم يضطلع به طرف ما خارجي، بشكل عام مستشار متمرس في شؤون التقييم. وقد اتخذ قرار لتنفيذ التقييم النهائي الخارجي لجميع المشاريع المنجزة اعتبارا من الشريحة الخامسة (٢٠٠٦-٢٠٠٧).

٢٥ - ومن بين نتائج الضرورة العملية للاعتماد بشدة على التحليل الذاتي أن التقارير بشأن النتائج تميل إلى الاعتماد بشدة على إيرادات أمثلة للنتائج الناجحة. وهذا يجعل من المتعذر تفصي تراكم النتائج الإجمالية للأنشطة المتباينة بشدة. وللخروج من دائرة إيرادات الأمثلة، يمكن للدراسات الاستقصائية المنهجية أن تساعد على تجميع آراء المشاركين المطلعين على الأحوال بشأن النتائج المنجزة وعرض هذه الاستنتاجات بصيغة أوسع وأكثر منهجية. وكما أشير إلى هذا من قبل، جرى الاضطلاع بدراسة استقصائية من هذا القبيل لأغراض التقرير، بيد أن الاستنتاجات ما زالت ذاتية الطابع إلى حد كبير. ومع ذلك، فإن استخدام نتائج الدراسة

الاستقصائية من مشاركين مطلعين على الأحوال يعتبر نهجا مقبولا على نطاق واسع في تقييم المنهجية^(٤).

٢٦ - ومن المفيد الإشارة إلى أن التقييم له غرضان كل منهما يختلف تماما في طابعه عن الآخر. ويتمثل الغرض الأول في الاستفادة من التجارب الماضية من أجل تحسين التصميم والتنفيذ للمستقبل. ويتمثل الغرض الثاني في أنه يصلح أساسا للمساءلة أمام الإدارة العليا ومجالس الإدارة. ويمكن لهذين الغرضين أن يتضاربا، على سبيل المثال، حيثما يقدم مشروع فاشل دروسا مستقبلية قيمة، ولكنه يمكن أيضا أن يسفر عن تعابير عن عدم الرضا من الإدارة العليا أو مجالس الإدارة. ومن الأهمية التأكيد على أن يعتبر التقييم أولا وقبل كل شيء أداة تعلم إذا ما أريد تناوله بأمانة وصراحة. وهذا أمر هام بصفة خاصة فيما يتعلق بحساب التنمية، في ضوء تركيزه على الابتكار، وهو تركيز لا يمكن تحقيقه بدون مجازفة.

٢٧ - وفي ضوء ما تتسم به الكيانات المنفذة لحساب التنمية من انتشار على المستوى العالمي، أنشئ لحساب التنمية موقع على شبكة الإنترنت، وهو الأداة الرئيسية لنشر المعلومات عن حساب التنمية. ويعتمد الاستعراض الحالي إلى حد كبير على الوثائق المتاحة في الموقع على الإنترنت وكذلك على مواد داخلية.

٢٨ - وفي ضوء مدى عمر حساب التنمية والمعوقات أمام إجراء استعراض تفصيلي لجميع المشاريع وعددها ٩٤ مشروعا ممولا من حساب التنمية، جرى اختيار مشاريع الشريحة الثالثة باعتبارها العينة للتوصل إلى بعض الملاحظات الأوسع نطاقا التي يرد أدناه عرض مجمل لها. وهذا الاختيار يشمل ٢٠ مشروعا تمثل نسبة ٢٢ في المائة من جميع مشاريع الشرائح الخمس الأولى ونسبة ٤٣ في المائة من مشاريع الشرائح الثلاث الأولى التي اختتمت الآن. وقد اختيرت الشريحة الثالثة لأسباب عملية، نظرا لأنها تمثل في الواقع واسطة العقد للشرائح الخمس الأولى، وهي أيضا أحدث شريحة جرى اختتامها.

٢٩ - ومن المفيد أن تُستعرض بإيجاز عملية التسلسل المستخدمة الآن لإدارة المشاريع فيما يتعلق بحساب التنمية. ويلاحظ أن ممارسة إعداد وثائق كاملة للمشاريع استنادا إلى الورقات المفاهيمية الأصلية أرسيت فسحب في بداية الشريحة الرابعة:

(٤) ثمة مثالان لنهجي الدراسة الاستقصائية للتقييم معروفان لدى الوكالات التشغيلية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وهما إطار الفعالية المتعددة الأطراف (المملكة المتحدة) التابع لإدارة التنمية الدولية - تقييم الفعالية التنظيمية المتعددة الأطراف؛ وشبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف التي تضم تسعة بلدان مانحة. ويعتمد المثالان على تقنيات الدراسة الاستقصائية ويعتبر الاثنان بشكل عام مفيدتين.

(أ) الورقة المفاهيمية هي الوثيقة الموجزة الأساسية التي يستخدمها مدير البرنامج في التشاور مع اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية من أجل الموافقة على المشروع وتمويله. وهي أيضا الأساس لوثيقة الميزانية البرنامجية المقترحة فيما يتعلق بباب حساب التنمية؛

(ب) وما أن تتم الموافقة على التمويل على أساس المفهوم، يتم إعداد وثيقة كاملة للمشروع، حيث تضع مزيدا من التنقيح والتوضيح، على النوايا والمنهجيات والميزانيات على ما ورد إجمالاً في الورقة المفاهيمية. وهذه الوثيقة هي الأساس للإبلاغ من الكيان المنفذ ومن أجل الرصد العام من جانب مدير البرنامج؛

(ج) تقارير مرحلية سنوية تقدم في نهاية كل سنة، وهي تقدم بيانا بالتقدم الفعلي بالميزانية في تنفيذ المشروع. ويتم دمج هذه المعلومات في تقرير مرحلية عامة تستخدم داخليا لأغراض الإدارة، وهذه تشكل الأساس لإعداد التقارير ورفعها إلى الجمعية العامة؛

(د) تقارير نهائية تقدم عند اختتام كل مشروع. ومن المطلوب أن تشمل هذه التقارير تقييما ذاتيا أساسيا لنتائج المشروع وفقا لهيكل مصمم سلفا؛

(هـ) وتقدم بعض المشاريع أيضا تقارير تقييم مستقلة، يعدها في العادة خبراء تقييم يتم التعاقد معهم لهذا الغرض.

٣٠ - وهناك ثلاث ملاحظات تتعلق باستخدام المواد الداخلية لاستعراض الوثائق:

(أ) رغم أن مشاريع الشريحة الثالثة استندت إلى ما تقوم به الكيانات المنفذة من تقييم ذاتي، في نهاية المشروع من أجل تقييم النتائج، كانت ثلاثة مشاريع موضوعا لتقييمات أكمل قام بها اختصاصيون تم التعاقد معهم لهذا الغرض. ووجد أن هذه التقارير مفيدة بصفة خاصة ونفذت بتكلفة معقولة. وقد يُنظر في المستقبل في إمكان توحيد هذه الممارسة؛

(ب) وهناك عدد صغير غير موجود من التقارير المرحلية والنهائية التي كان ينبغي أن تكون متوفرة في ضوء المرحلة المتقدمة من تنفيذ الشريحة الثالثة. وحاليا لا توجد موارد مخصصة متوفرة في حساب التنمية من أجل إجراء رصد مركزي أو تقييم أو إشراف متعمق من مدير البرنامج لكفالة التقيد بمواعيد الإبلاغ المستهدفة ولتحسين الإبلاغ بشكل أفضل؛

(ج) كانت مشاريع الشريحة الثالثة تستند إلى ورقات مفاهيمية وليست إلى وثائق مشاريع كاملة كالتى أدخلت من أجل الشريحة الرابعة. وصودفت بعض الصعوبة في ربط النتائج المتحققة في التقارير المرحلية والنهائية على أساس النتائج المتوقعة على النحو المذكور في الورقات المفاهيمية. وبسبب عدم وجود وثائق في شرائح سابقة، وبسبب الفترات الزمنية

المنقضية بين إعداد وثيقة الميزانية البرنامجية المقترحة والتنفيذ الفعلي، كانت النتائج المتحققة في أغلب الأحيان مختلفة تماما من حيث المضمون عن النتائج المتوقعة. ونظرا لأنه ظهر أحيانا عند اختيار عينة من المشاريع من أجل شرائح لاحقة تغييرات هامة بين الورقات المفاهيمية الموافق عليها ووثائق المشاريع النهائية، فقد تصحح هذه الحالة نفسها في المستقبل بتطبيق الإدارة على أساس النتائج. ويواجه جميع المنظمات المنفذة لنهج الإدارة على أساس النتائج صعوبات (على الأقل بصفة مبدئية)، في ربط الأهداف بشكل فعال بمؤشرات الإنجاز، وهو ما يعلل حدوث الفروق في قياس النتائج.

٣١ - وإضافة إلى هذه الوثيقة الموحدة للمشاريع، أعد مدير البرنامج، بدعم من الكيانات المنفذة، أربعة استعراضات مواضيعية قدمت إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والجمعية العامة في إطار التقارير المحلية الرسمية^(٥). وتقوم هذه الاستعراضات بتجميع سلسلة من مشاريع مماثلة من أجل إجراء استعراض شامل:

(أ) في سنة ٢٠٠٣، أعدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية استعراضا بشأن التنمية المستدامة (انظر A/58/404). وربط الاستعراض أساسا بين المشاريع الممولة من حساب التنمية ولتابعة المؤتمرات الدولية، واستعرض محاور التركيز المواضيعية المحددة في المشاريع الفردية المنفذة، أو التي قيد التنفيذ، وقدم تقييما عاما للنتائج المنجزة. ولاحظ هذا الاستعراض أهمية التركيز بشكل أوضح ووجود أهداف محددة بشكل أفضل من أجل نجاح المشاريع، مع ملاحظة التحدي الكبير في الوقت نفسه المتمثل في قياس الأثر في الأجل الطويل؛

(ب) وفي سنة ٢٠٠٣، أعدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضا استعراضا بشأن الإحصاءات (انظر A/58/404). وأوضح الاستعراض النهج العام لإزاء بناء القدرات في هذا المجال، وبخاصة توكيد الروابط بالمشاريع المنفذة والأنشطة الأخرى التي تنفذها الأمم المتحدة والشبكات القائمة وبعوض الشبكات الجديدة، وباللجان الإحصائية. ونفذت جميع المشاريع مع شركاء إقليميين. وقدمت لجنة تضم كبار المسؤولين المعنيين بالإحصاءات إرشادات رفيعة المستوى بشأن أنشطة المشاريع؛

(ج) وفي سنة ٢٠٠٥، أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة^(٥) استعراضا بشأن البيئة. وأبرز الاستعراض أهمية مشاركة أصحاب المصلحة المحليين، وتناول مسألة النجاح في الحصول على تمويل تكميلي فيما يتعلق بمتابعة الأنشطة ذات الصلة؛

(٥) A/55/913، A/57/360، A/58/404، التقرير المرحلي الرابع قدم فحسب إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من أجل استعراضه.

(د) وفي سنة ٢٠٠٥، أعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية استعراضا بشأن التبادل التجاري^(٥). وتناول هذا الاستعراض ثمانية مواضيع مختلفة لبرنامج التبادل التجاري الذي كان يتابع من خلال المشاريع الممولة من حساب التنمية. وقدم الاستعراض في كل حالة تقييما عاما للنتائج المنجزة، والنهج العام الذي اتبع، والشبكات الجديدة المنشأة أو القائمة التي جرى تدعيمها والنجاح الملموس في الحصول على تمويل تكميلي من جهات مانحة أخرى. وأبرز هذا الاستعراض أيضا وجود اعتماد كبير نسبيا على آليات التدريب التقليدية لتحقيق الأهداف المتوخاة في بناء القدرات. وتناقش هذه المسألة الأخيرة بمزيد من التفصيل في الفقرات ٤٣ إلى ٤٩ فيما يلي.

رابعا - تقييم الأهداف والمقاصد الرئيسية الخمسة

٣٢ - مع أنها ليست من بين المعايير الرئيسية الخمسة التي اختيرت للمناقشة في هذا التقرير، فقد تبين لدى استعراض مشاريع الشريحة الثالثة، أن جميع المشاريع عاجلت من الناحية الجوهرية معيارين آخرين من المعايير التي وضعتها الجمعية العامة وهما:

(أ) أنها تقع جميعها ضمن الأهداف الأساسية والخطط الاستراتيجية للكيانات المنفذة - وكان ذلك واضحا في الأوراق المفاهيمية؛

(ب) أنها جميعها تعالج مسألة بناء القدرات.

٣٣ - وفيما يتعلق بمسألة بناء القدرات، فإن أحد الأسئلة التي برزت من استعراض مشاريع الشريحة الثالثة، هي إلى أي مدى ينبغي اعتبار مختلف أنواع التدريب، بما فيها الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل والجولات الدراسية وما إلى ذلك، بناء قدرات. وقد أبرزت الدراسة الاستقصائية عن الكيانات المنفذة توافقا قويا في الآراء بأن التدريب الجيد هو نتيجة مستدامة من شأنها أن تبني القدرات، حتى لو لم يكن بالإمكان، لعدد من الأسباب العملية، تتبع الاستدامة على المدى الطويل. ولا يوجد في الواقع إلا عدد محدود من السبل المختبرة لنقل المعارف من وكالات الأمم المتحدة إلى البلدان المشمولة بالبرامج، أو بين البلدان المشمولة بالبرامج نفسها، ويجب اعتبار التدريب في مختلف أشكاله أكثرها أهمية. لذلك اعتبر أن نتائج التدريب الجيدة تمثل أيضا بناء قدرات، مع الافتراض بأن تحسين القدرات البشرية من شأنه أن يترجم في نهاية المطاف إلى تحسين السياسات والنهج والقدرات المؤسسية. أما المسألة الثانية فهي إلى أي مدى ينبغي اعتبار النهج الجديدة (أدوات التدريب، والنماذج المفاهيمية وما إلى ذلك) التي وضعتها الكيانات المنفذة نفسها أنها بناء قدرات. وبما أن تطوير أنشطة المشروع يعد أيضا هدفا هاما في حساب التنمية، فإن تطوير هذه

الأدوات التي يمكن استخدامها في البلدان المشمولة ببرامج أخرى يعتبر شكلا مشروعا من أشكال بناء القدرات.

ألف - الاستدامة

٣٤ - فيما يتعلق ببعض المعايير الأخرى التي وضعتها الجمعية العامة، فإن الاستدامة ليست مفهوماً يسهل قياسه. ولدى استعراض استدامة جميع مشاريع الشرائح الثلاث الأولى التي انتهت الآن، عرّف الاستعراض الاستدامة، بما يمكن اعتباره إطاراً ضيقاً، بأنه البحث عن مؤشرات أنشطة جارية بعد إنجاز المشروع، من قبيل أن المواقع على شبكة الإنترنت لا تزال موجودة وتعمل، وأن وحدات التدريب/البرمجيات لا تزال قيد الاستخدام، أو أن الاجتماعات على الشبكات المنشأة مستمرة. وقد وجد هذا الاستعراض أنه لدى ٥٥ في المائة من ٤٧ مشروعاً من الشرائح الثلاث الأولى نتائج مستدامة يمكن تحديدها بوضوح. أما الأمر الذي لم يتطرق إليه الاستعراض ولم يتمكن من ذلك، فهو تأثير ما يمكن تسميته بأنشطة "المرّة الواحدة"، حيث يمكن أن يتألف الهدف من نقل لبعض عناصر المعرفة المنفصلة التي لم يكن يقصد، بحكم طبيعتها، أن تفضي إلى أي عمليات متابعة. وهذه تتجاوز قدرة تكنولوجيا القياس الحالية على تقييم الأثر الجاري لنتائج هذا النوع من نقل المعرفة.

باء - الربط الشبكي لتبادل المعارف التي تدعمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣٥ - مع أن الاستعراض تناول مسألة الشبكات المستدامة، فإن تقييم أثر تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات أكثر صعوبة. وقد أدمجت تكنولوجيا المعلومات الجديدة الآن بطريقة روتينية في معظم المنظمات. وفي حين كانت الحواسيب المكتبية، ونظم إدارة المعلومات على الإنترنت، والبريد الإلكتروني ووصلات الإنترنت تعتبر ذات يوم ابتكارية، فقد أصبحت تعتبر الآن أدوات تشغيل أساسية، تماماً كما شهدت عصور سابقة إدخال آلات الفاكس، ومعالجة النصوص وآلات النسخ. لذلك ليس من السهل دائماً تحديد أين يمكن اعتبار استخدام تكنولوجيا اليوم بأنها "خلاقة أو ابتكارية" وليست "روتينية". وحين يذكر الربط الشبكي ضمن الأهداف المعلنة للمشاريع، وجد الاستعراض أن ٣٨ في المائة من المشاريع في الشرائح الثلاث الأولى كانت ناجحة.

٣٦ - إلا أن الوصول إلى المعدات اللازمة لاستخدام تكنولوجيا اليوم في بعض البلدان المشمولة بالبرامج، قد يكون تحدياً مستمراً، وذلك لأسباب تتعلق بالميزانية أساساً، ولكن ليس بسببها حصراً. وقد اتضح ذلك في عدد من المشاريع التي درّست للشريحة الثالثة، التي تتضمن أحكاماً لتزويد أطراف محلية بأجهزة حاسوب أساسية. وقد أصبح تزويد

الحواشيب الأساسية عنصراً أصغر بكثير في مشاريع الشرائح اللاحقة. ففي الدراسة الاستقصائية عن الكيانات المنفذة، لاحظ البعض أن الاستخدام الابتكاري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليس وظيفة من وظائف الشبكات المنشأة فقط. ووجدت أمثلة إضافية في مشاريع الشريحة الثالثة التي تتجاوز الاستخدام الأساسي لتكنولوجيا المعلومات لأغراض إقامة الشبكات وتشمل:

- (أ) إنشاء قاعدة بيانات إقليمية عن الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية على شبكة الإنترنت؛
 - (ب) إنشاء قاعدة بيانات إقليمية عن الإحصاءات والمؤشرات البيئية على شبكة الإنترنت؛
 - (ج) إنشاء دليل إقليمي عن المؤسسات والخبراء في مجال الإحصاءات الاجتماعية؛
 - (د) وضع مواد تدريبية على شبكة الإنترنت تكون في المتناول لتدريب المفاوضين التجاريين؛
 - (هـ) وضع نموذجين اثنين عن الاقتصاد القياسي؛
 - (و) إنشاء سبع قواعد بيانات تجارية وطنية؛
 - (ز) تقديم الدعم لكيان تنفيذي على شبكة الإنترنت لتعلم التجارة عن بعد يشتمل على نماذج، ووضع أسس للمقارنة، وملخصات لأطر تنظيمية، وسياسات الضرائب؛
 - (ح) وضع مواد على الإنترنت للدراسة الذاتية عن المسائل المتعلقة بتسوية المنازعات؛
 - (ط) تنفيذ مشروع يضم عدداً من العناصر المختلفة المتعلقة باستخدام الطاقة المتجددة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية؛
 - (ي) تنفيذ مشروع يضم عدداً من العناصر المختلفة المتعددة للتطبيق المنهجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبناء أجهزة وطنية للنهوض بالمرأة؛
 - (ك) تنفيذ مشروع ذي توجه رئيسي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإجراء التعداد.
- وقد وجدت المبادرات الإحدى عشرة المذكورة أعلاه، التي تتجاوز إلى حد ما مفهوم الربط الشبكي، في ٨ مشاريع من أصل ٢٠ مشروعاً (٤٠ في المائة) من الشريحة الثالثة.

جيم - التعاون والتآزر - بين الكيانات المنفذة والشركاء الآخرين

٣٧ - إن تقييم هذا الهدف مباشر نوعاً ما، بما أنه قابل للاستعراض الإحصائي بسهولة أكبر. ويقدم الجدولان ١ و ٢ أدناه بيانات أساسية عن المشاريع المشتركة بين الكيانات المنفذة للشرائح الخمسة الأولى. ويبين الجدول ١ أن المشاريع المشتركة قد استقرت عموماً عند قرابة ٥٠ إلى ٥٥ في المائة من إجمالي المشاريع الممولة للشريحتين ٣ و ٥. وهناك بالطبع خطورة ما في تطبيق المعايير الحالية للفترة بأكملها، وذلك لأن بعض أكثر المعايير أهمية قد اعتمدت عند نقاط مختلفة خلال تاريخ "حساب التنمية" القصير نسبياً. والمثال الرئيسي على ذلك أن جميع المشاريع المنفذة في إطار الشريحة ١ هي مشاريع نفذتها وكالة واحدة.

الجدول ١

مشاريع مشتركة حسب الشريحة

الشريحة	وكالة واحدة	مشروع مشترك	المجموع	النسبة المئوية للمشاريع المشتركة
١ (١٩٩٨-١٩٩٩)	١١	صفر	١١	صفر
٢ (٢٠٠٠-٢٠٠١)	١٠	٦	١٦	٣٨
٣ (٢٠٠٢-٢٠٠٣)	٩	١١	٢٠	٥٥
٤ (٢٠٠٤-٢٠٠٥)	١١	١٢	٢٣	٥٢
٥ (٢٠٠٦-٢٠٠٧)	١١	١٣	٢٤	٥٤
المجموع للفترة	٥٢	٤٢	٩٤	٤٥

الجدول ٢

عرض حسب الكيان المنفذ الرئيسي (الشرائح من ١ إلى ٥)

الكيان	وكالة واحدة	مشاريع مشتركة	النسبة المئوية	النسبة إقليمية	النسبة أقليمية	النسبة عالمية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	١٣	١٤	٥٢	١٣	٤٨	٥	١٩	٩	٣٣	٢٧
الأونكتاد	١٥	٢	١٢	٢	١٢	صفر	صفر	١٥	٨٨	١٧
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	٥	٤	٤٤	٦	٦٧	١	١١	٢	٢٢	٩
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٤	١	٢٠	٣	٦٠	١	٢٠	١	٢٠	٥
موتل الأمم المتحدة	٢	٢	٥٠	٢	٥٠	صفر	صفر	٢	٥٠	٤
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٤	٢	٣٣	٦	١٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	٦
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	صفر	٥	١٠٠	٢	٤٠	٣	٦٠	صفر	صفر	٥
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي	٤	٤	٥٠	٧	٨٨	صفر	صفر	١	١٣	٨
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٣	٤	٥٧	٣	٤٣	صفر	صفر	٤	٥٧	٧
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٢	٤	٦٧	٣	٥٠	١	١٧	٢	٣٣	٦
المجموع	٥٢	٤٢	٤٥	٤٧	٥٠	١١	١٢	٣٦	٣٨	٩٤
										١٠٠

ملاحظته: ليس حاصل جميع النسب المئوية تماما هو المجاميع المبينة بسبب تدويرها.

٣٨ - يبين الجدول ٢ المشاريع المشتركة، وكذلك المشاريع العالمية والإقليمية والأقليمية بالاستناد إلى الكيان المنفذ الرئيسي. وهناك عناصر معينة لوظائف بعض الكيانات المنفذة يمكن أن تساعد في تفسير اختلاف درجة أدائها في مشاريع مشتركة. وتتقاسم اللجان الإقليمية طائفة واسعة من المهام المشتركة، مما يسهل تعاونها المنتظم فيما بينها، ومع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن تفسير ارتفاع مستوى مشاركة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في المشاريع، جزئيا من الخصائص الطبيعية الأقل وضوحا في مناطقها الجغرافية، مما أدى إلى العمل على المسائل التي تتخطى حدودها الإقليمية الفردية. وفي الطرف

الآخر من الطيف، فإن عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فريد من نوعه بعض الشيء، من حيث أنه يسعى إلى ولاية لا تتداخل كثيرا مع غيره من الكيانات المنفذة. أما انخفاض مستوى مشاركة الأونكتاد في المشاريع المشتركة فربما يثير غرابة أكثر بسبب تداخله مع عمل اللجان الإقليمية، ويبدو أنه يعزى إلى حد كبير لاستخدامه تمويل "حساب التنمية" بشكل كبير في المسائل العالمية.

٣٩ - ويوضح الجدول ٢ أيضا أنه رغم أهمية حساب التنمية فإنه يؤدي دورا تمويليا محدودا بالنسبة لمعظم الكيانات المنفذة التي لا تتوقع منه أكثر من تمويل مشروع واحد بشكل عام في كل فترة سنتين. وباستثناء إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد، فإن الكيانات الثمانية المتبقية أشرفت على تنفيذ ٥٠ مشروعا على مدى عشر سنوات، أي بمعدل ١,٢٥ مشروعا لكل كيان منفذ، لكل فترة سنتين (انظر الجدول ٣). وبما أن نصف المشاريع تقريبا هي مشروعات مشتركة، فإن بعض الكيانات كان يمكن أن تؤدي أدوارا في عدد أكبر من المشاريع، ولكن ليس بوصفها كيانا رئيسيا. وتغطي المشروعات التي نفذتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مجموعة من المسائل كالأحصاءات والجنسانية والتنمية المستدامة، إلا أنه لم ينفذ إلا مشروع واحد فقط تقريبا في كل مجال في رئيسي.

الجدول ٣

توازن أفضل للكيانات المشاركة

مجموع المشاريع	عدد المشاريع	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد		الكيانات الأخرى	
		النسبة المئوية	عدد المشاريع	النسبة المئوية	عدد المشاريع
الشريحتان ١ و ٢	٢٧	١٧	٦٣	١٠	٣٧
الشرائح ٣ إلى ٥	٦٧	٢٧	٤٠	٤٠	٦٠
مجموع الشرائح ١-٥	٩٤	٤٤	٤٧	٥٠	٥٣

٤٠ - ويتبين من الجدول ٣ أيضا أنه حدث تدريجيا توازن أفضل في العمل عبر المجموعة الكاملة من الكيانات المنفذة منذ بدء حساب التنمية. ففي الشريحتين الأولى والثانية، كانت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد يمثلان ٦٣ في المائة من الأدوار التنفيذية الرئيسية في حين انخفضت هذه النسبة إلى ٤٠ في المائة للشرائح من ثلاثة إلى خمسة.

٤١ - أما بالنسبة للشراكات، فقد ركز استعراض المشاريع العشرين الممولة في الشريحة الثالثة على نمطين مختلفين:

- (أ) الشراكات في تنفيذ المشاريع مع منظمات دولية غير الكيانات المنفذة العشرة التي تقوم بتنفيذ مشاريع حساب التنمية (الشراكات الدولية)؛
- (ب) الشراكات على المستوى المحلي، بما في ذلك الإدارات والوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص (الشراكات المحلية).
- وترد نتائج هذا الاستعراض بإيجاز في الجدول ٤ أدناه.

الجدول ٤

الشراكات لمشاريع الشريحة الثالثة^(١)

عدد المشاريع	النسبة المئوية (من ٢٠)
الشراكات الدولية	١٤
الشراكات المحلية	١٦
المشاريع من كلا نوعي الشراكة	١٠
المشاريع التي لا تنتمي إلى أي من نوعي الشراكة	٢

(أ) العدد الإجمالي للمشاريع هو عشرون.

٤٢ - وبشكل عام، يمكن الاستنتاج بأن مدير البرنامج والكيانات المنفذة قد نجحوا تماماً في تحقيق أهداف المشاريع المشتركة والشراكات. إلا أنه توجد بعض القيود على القدرة على تحقيق هدف المشاريع المشتركة. وعليه، فإن أحد الأهداف الأخرى التي يتم السعي للتوصل إليها هو 'التطوير' - القدرة على استخدام تقنيات ثبتت فعاليتها لطائفة أوسع من المستفيدين على المدى الطويل. وعلى أحد جانبي طيف التطوير، هناك منظمات مثل الأونكتاد تركز على أدوات ذات فائدة عالمية بينما تقف على الجانب الآخر من الطيف، منظمات مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي لا يشارك في ولايته البرنامجية سوى كيانات منفذة أخرى محدودة جداً.

دال - الابتكار

٤٣ - إن المفهوم العام للابتكار هو مفهوم لا يبدو أنه يخضع للمقاييس السهلة. فكلمة 'ابتكار' تنطوي على تشكيلة من المفاهيم: (أ) تقديم شيء جديد، (ب) وتعديل ما هو موجود، (ج) ووجود ممارسات جديدة و/أو منهجيات جديدة. أما تقييم نطاق الابتكار

فعملية تتسم بدرجة كبيرة من عدم الموضوعية، إذ تعتمد الاستنتاجات بشكل كبير على القيم التي تتحلّى بها الجهة التي تجري التقييم وتصورتها.

٤٤ - وفي هدف البرنامج الذي وضعته الجمعية العامة من أجل حساب التنمية، يرتبط مفهوم الابتكار مباشرة ببعدين اثنين من أبعاد الأنشطة التي يتعين برمجتها وهما: البعد المشترك بين عدة قطاعات، والبعد الإقليمي أو الأقاليمي. وكشفت الدراسة الاستقصائية عن الكيانات المسؤولة عن التنفيذ، عن عدم اقتناع تلك الجهات بأن المشاريع المشتركة ينتج عنها، في حد ذاتها، مبادرات ابتكارية مشتركة بين القطاعات. ويبين الجدول ٢ أعلاه أن نسبة المشاريع الإقليمية والمشاركة بين الأقاليم تبلغ ٦٢ في المائة من مجموع المشاريع التي تنضوي تحت الشرائح الخمسة الأولى.

٤٥ - ولكن يمكن النظر أيضا إلى الابتكار بما يتجاوز هذين المفهومين الأكثر تقييدا، ليشمل الطابع العام للأنشطة من حيث أنها تمثل عموما نهجا ومنهجيات جديدة. ولا تسمح سياسات إدارة البرامج بمشاريع المتابعة من أجل الموضوع ذاته والبلدان المستهدفة ذاتها، لكن من المسموح استخدام النهج والمنهجيات التي وضعت حديثا إذا استهدفت فيما بعد مجموعة أخرى من المستفيدين. ومن المسلم به أن هذا النهج، رغم كونه معقولا، يقلص بالفعل النطاق الذي يمكن فيه اعتبار المشاريع الجديدة ابتكارية. ويفضي استعراض مشاريع الشريحة الثالثة إلى الاستنتاج بأنه يمكن تحقيق ابتكارات مهمة في حدود معينة، وبشكل عام أظهرت الدراسة الاستقصائية على الكيانات المنفذة، ثقة بشأن التوقعات بالتوصل إلى ابتكارات في المستقبل. وعلى النحو المشار إليه سابقا، فإن نقل المعارف على يد الكيانات المسؤولة عن التنفيذ إلى البلدان المشمولة بالبرامج، يطرح التحدي الرئيسي المتمثل في خضوع أشد الوسائل فعالية في أيامنا هذه للتجربة والشيوع بشكل عام، وهذا ما يجعل نطاق الابتكار محدودا. ويتبين من المواضيع الناشئة لشرائح حساب التنمية وجود زيادة في التركيز على الربط الشبكي وعلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدخالها بوصفها عنصرين رئيسيين في النهج الابتكاري، ومن أجل عملية قياس النتائج، سيكون من المفيد حدوث بعض الاستقرار في تلك المواضيع.

٤٦ - ويرز بعدد إضافي أثناء معالجة الابتكار من زاويتين مختلفتين هما: (أ) الابتكار المتأصل في الموضوع المعالج، (ب) والابتكار المتأصل في منهجية المشروع. وإذا ما نظرنا في بادئ الأمر إلى الموضوع المعالج، فمن البديهي أن تكون الغاية من مشاريع حساب التنمية هي السعي لتحقيق مختلف الأهداف الإنمائية الدولية، ومن ثم فإن تحديد الموضوع الرئيسي مقرر من قبل إلى حد ما، وبالتالي لا يمكن اعتباره في الأغلب ابتكارا بكل معنى الكلمة. وأما من

جهة التفاصيل، فقد خلص استعراض مشاريع الشريحة الثالثة إلى أنه يمكن اعتبار العديد من المشاريع ابتكارية تماما في طبيعتها. وتشمل بعض الأمثلة ما يلي:

- (أ) تيسير التجارة، والأعمال التجارية الإلكترونية؛
- (ب) تعزيز أسواق رؤوس الأموال؛
- (ج) الحوكمة من منظور جنساني؛
- (د) استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر للحكومات الحضرية؛
- (هـ) إدارة عملية العولمة؛
- (و) إدارة الاستثمار المباشر الأجنبي؛
- (ز) روابط النقل الأقاليمية البرية والبحرية؛
- (ح) تسوية المنازعات في مسائل التجارة والاستثمار والملكية الفكرية؛
- (ط) قانون المنافسة؛
- (ي) تنفيذ نظم الإدارة البيئية المعتمدة؛
- (ك) الطاقة المتجددة من أجل الاتصالات في المناطق الريفية؛
- (ل) منع تعاطي المخدرات في مكان العمل وضمن العائلة؛
- (م) نُهج تستند على المجتمعات المحلية لتخفيف حدة التدهور البيئي؛
- (ن) تصميم وتنفيذ استراتيجيات تكنولوجية وطنية أكثر نظافة.

٤٧ - وحيث أن الأمثلة المذكورة أعلاه تمثل ١٤ مشروعا من أصل ٢٠ مشروعا تنضوي تحت الشريحة الثالثة حرت الموافقة عليها، فهذا يعني أن المواضيع المعالجة ابتكارية تماما.

٤٨ - وفيما يتعلق بمنهجية المشروع، خلص استعراض هذا التقرير إلى وجود القليل من الابتكار إلى حد ما. لكن تجدر الإشارة إلى أن مجال الخيارات محدود، إذ أن معظم الوسائل الناجعة في نقل التكنولوجيا هي وسائل راسخة ومجربة. وخلص استعراض مشاريع الشريحة الثالثة إلى وجود تعويل كبير على:

- (أ) حلقات العمل والحلقات الدراسية والدورات التدريبية والجولات الدراسية المعتادة؛

- (ب) الاعتماد بشكل كبير في بعض القياسات على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع اقتران ذلك بتركيز رئيسي على إقامة شبكات مستدامة؛
- (ج) وجود بعض الأمثلة لنهج ابتكارية حقيقية في السعي لتحقيق الأهداف المعلنة، منها:
- ١' العمل الذي يضطلع به العديد من الوكالات بشأن روابط النقل البحري والبري؛
- ٢' الاستفادة من الهيئات الاستشارية العالمية والإقليمية بشأن عدد من المشاريع؛
- ٣' الروابط مع الجامعات الإقليمية للتدريب على المسائل المتعلقة بالتجارة؛
- ٤' النماذج المستحدثة والمجربة لأفضل الممارسات في مصادر الطاقة البديلة لصالح قطاع الاتصالات في المناطق الريفية؛
- ٥' ربط الشبكات المؤسسية للمياه والطاقة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي.

٤٩ - وباختصار فإن تقييم الابتكار عملية تنصف بعدم الموضوعية إلى حد كبير، حيث تختلف النتائج بشكل كبير تبعاً لمنظور الجهة التي تجري التقييم. وتبين من استعراض مشاريع الشريحة الثالثة أن هناك ابتكارات مهمة في المسائل المعالجة، وابتكارات أقل في المنهجيات المستخدمة.

هاء - الاستفادة من قدرات البلدان النامية

٥٠ - يتضح من الجدول ٤ أعلاه أن ٨٠ في المائة من مشاريع الشريحة الثالثة افترض وجود نوع من الشراكة مع المنظمات المحلية، وهذا ما يفترض بطبيعة الحال الاستفادة من قدرات البلدان النامية. وعكست الدراسة الاستقصائية للكيانات المسؤولة عن التنفيذ تقييمها العام لموضوع الاستفادة من قدرات البلدان النامية بدرجة كبيرة من النجاح. ومن الأمور الأكثر صلة بالموضوع هو أن معظم القدرة الأساسية على وضع المعايير التي تعول عليها مختلف الكيانات المسؤولة عن التنفيذ في موادها؛ ينجم مباشرة من خبراتها في تنفيذ المشاريع وسواها من المهام في البلدان النامية.

٥١ - وأظهرت الدراسة الاستقصائية للكيانات المسؤولة عن التنفيذ، مستوى عاليا جدا من توافق الآراء على الاستفادة من قدرات البلدان النامية وأهمية هذه القدرات في تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية، وأشارت في الوقت ذاته إلى أن البلدان المشاركة في البرامج كانت

تطلب أيضا وفي بعض الأحيان إجراء عمليات تحويل بين الشمال والجنوب. وقدم العديد من الاستجابات أمثلة على ذلك، وأشار بعضها إلى اعتمادها شبه الكلي على موارد البلدان النامية. وأشارت أيضا إلى أنه قد يصعب إقامة روابط واضحة بين أنشطة المشروع والتحسينات المستدامة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومع ذلك، فقد صنّف معظم الاستجابات المشاريع الممولة من حساب التنمية بوصفها تقوم بدور مهم في العمل على تحقيق هذا الهدف.

خامسا - نتائج الدراسة الاستقصائية بشأن المسائل المتعلقة بإدارة حساب التنمية

٥٢ - ذكرنا سابقا، أن استعراض الأثر لم يأخذ في الحسبان معالجة المسائل المتعلقة بإدارة حساب التنمية. وبالرغم من ذلك، قد يكون من المفيد هنا إيجاز بعض التعليقات الرئيسية الواردة في الدراسة الاستقصائية بشأن الكيفية التي يمكن أن يفضي من خلالها تحسين إدارة الحساب إلى تحسين الأثر، مع الإشارة إلى أنه عادةً ما كانت تمتدح التعليقات عمل مدير البرنامج على وجه العموم. ورغم أن الكيانات المسؤولة عن التنفيذ هي التي أثارت هذه النقاط، فإنها لا تمثل دائما رأيا تتوافق عليه الآراء:

- (أ) ينبغي إتاحة أموال لمتابعة المشاريع التي تحقق قدرا عاليا من النجاح؛
- (ب) ينبغي اتباع نهج يتسم بالمزيد من الشفافية وحسن التواصل خلال فترة العملية الطويلة التي تبدأ بتقديم المقترحات وتنتهي بالموافقة عليها، وهي فترة زمنية ينبغي تقليصها، بما في ذلك تحديد معايير اختيار أكثر وضوحا وإتاحة المعلومات بشكل أفضل عن أسباب رفض الموافقة على المقترحات؛
- (ج) ينبغي إعطاء وزن أكبر لنوعية المقترحات، والتقليل من التركيز على المشاريع المشتركة؛
- (د) ينبغي، حيثما يستلزم الأمر ذلك، أن يكون هناك مرونة أفضل فيما يتعلق بزيادة الحجم المقبول للمشاريع، ولو أن الكثيرين أعربوا عن رضاهم عن النهج الحالي؛
- (هـ) ينبغي تحسين الموقع الشبكي للمشروع وأن يركز على إدارة أفضل في الزمن الحقيقي لجميع المشتركين مع التخفيف من الاهتمام بتوفير الأنشطة الإعلامية العامة؛
- (و) ينبغي أن يكون هناك استقرار أكبر سواء من ناحية المعايير أو العمليات، بما في ذلك إمكانية تخفيض عدد المعايير السارية؛

(ز) ينبغي تحسين التعليمات المتعلقة بوثائق المشروع، والإدارة المالية؛ والإطار التقييمي والمنطقي؛

(ح) ينبغي تبسيط عمليات إدارة المشاريع والإدارة المالية ومراعاة المرونة فيها، لا سيما منها المشاريع المشتركة.

سادسا - الخلاصة

٥٣ - خلال إعداد هذا الاستعراض أثرت، بطرق مختلفة، مسألتان أساسيتان تتعلقان بإدارة حساب التنمية أو تنفيذ مشاريعه:

(أ) هل أثبتت المشاريع تحقيق أية نتائج؟

(ب) ما هي الآثار الطويلة الأجل للمشاريع على تطوير البرامج القطرية؟

٥٤ - بينما من الممكن الرد على السؤال الأول بالإيجاب، فإن السؤال الثاني يقتضي التسليم بأن النتائج في الأجل القصير ستفضي إلى حدوث أثر في الأجل الطويل، حتى إذا لم تمكننا تكنولوجيا القياس الموجودة الآن من تحديد روابط مباشرة بينهما. ففي النهاية، تعول معظم تقييمات الأثر في الأجل الطويل على المؤشرات الكلية التي لا تتيح عموماً رد النتائج بشكل مباشر إلى أي من المشاريع الصغيرة، كما هو الحال في حساب التنمية.

٥٥ - ومن الواضح أن حساب التنمية يحقق بدرجة عالية أهدافه ومقاصده كما حددتها الجمعية العامة، ويحقق نتائج ملحوظة ومفيدة. وعندما ننظر إلى مجموعة المعايير التي وضعتها الجمعية العامة كمجموعة متوافقة يمكن الأخذ بها في مجموعها، فمن الممكن القول إن الحساب يستجيب لهذه المعايير. وعلى مدى السنوات العشر من عمر الحساب، كان الملمح الغالب هو استمرار التحسينات مع مضي الوقت، سواء في جوهر أنشطة الحساب أو في إدارته. وتفضي هذه التحسينات إلى التوقع بشكل معقول بأن التحسن سوف يصيب النتائج أيضاً.

٥٦ - ويجب وضع توقعات الأثر الإنمائي الطويل الأجل لحساب التنمية في منظورها الصحيح. فهذا صندوق برامج متواضع موزع على العديد من الكيانات المختلفة المسؤولة عن التنفيذ، وعلى مناطق جغرافية إقليمية ودون إقليمية، وينطوي على طائفة واسعة من مجالات التركيز الرئيسية. والمشاريع الممولة مصممة على أساس الإنجاز السريع، فالهدف هو تنفيذ نشاط مصمم بعناية لتحقيق أثر معين في البلدان المستهدفة، والخروج بدروس مناسبة، واستحداث أدوات جديدة للتطبيق على نطاق واسع، والمضي نحو تطبيق الدروس المستفادة

في أماكن أخرى. وتحتفظ الصناديق والبرامج الرئيسية وبعض الوكالات المتخصصة بتواجد مستمر في البلدان المشمولة بالبرامج. وهذا لا ينطبق على الكثير من كيانات حساب التنمية المسؤولة عن التنفيذ. وبالنتيجة، فإن من الصعب على الكيانات المسؤولة عن التنفيذ أو إدارة البرامج، تقييم الأثر الطويل الأجل الذي لا يمكن قياسه إلا بعد فترة طويلة من انتهاء النشاط وفي ظل تواجد دائم في البلدان المشمولة بالبرامج. ويتطلب الدعم المتواصل لأهداف الحساب ومقاصده بصيغتها الحالية، إلى حد ما، الوعي بأنه إذا ما حققت المشاريع إنجازاتها المرجوة في الأجل القصير، فلسوف يلي ذلك فوائد في الأجل الطويل، حتى ولو لم يكن بالإمكان قياسها في سياق الأنشطة التي يمولها الحساب وحدها.

٥٧ - وفضلاً عن ذلك، وعلى النحو الذي أمرت به الجمعية العامة، من أنه ينبغي أن يكون هذا النهج منخفض التكلفة، فإنه لا تقدم نفقات عامة مخصصة من أجل تنفيذ المشاريع أو من أجل الإدارة المركزية عموماً. وقد يصل حساب التنمية إلى نقطة يحتاج عندها هذا النهج إلى النظر فيه من جديد، لا سيما إذا رغبت الدول الأعضاء في الحصول على المزيد من التحليل المنهجي واستقاء الآراء بشأن النتائج التي تحققت. وقد أشارت الدراسة الاستقصائية إلى بعض المجالات التي يمكن أن يطرأ فيها تحسن بشكل تراكمي في إدارة الحساب من وجهة نظر الكيانات المسؤولة عن التنفيذ. ومن المحتمل أن يتطلب المزيد من الإدارة والرصد المركزيين المنهجين، بما في ذلك نهج أكثر انتظاماً في تحليل النتائج، مجموعة أساسية محدودة من الموظفين المكرسين لهذا العمل. وتواصل الكيانات المسؤولة عن التنفيذ تعليق أهمية كبيرة على الحساب بالرغم من حجمه المتواضع. وتشير استجاباتها إلى مستوى عالٍ من الدعم للمعايير التي توجه الحساب كما وضعتها الجمعية العامة، كما تشير إلى أن الكيانات ترى أنها تنجز أهداف الحساب ومقاصده على نحو فعال.

الجزء الثاني:

استعراض طرائق تمويل حساب التنمية والأساس المنطقي لذلك التمويل، وبيان الإجراءات التي تمكّن من تحديد المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة أو غيرها من المكاسب والخيارات المتعلقة بتحديد موارد إضافية لحساب التنمية

أولا - معلومات أساسية

٥٨ - يُذكر أن الأمين العام، في تقريره المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950)، اقترح تحقيق "عائد يُوجّه لأغراض التنمية" عن طريق تحقيق وفورات في التكاليف الإدارية والتكاليف العامة الأخرى (انظر A/51/950، الفقرتان ٥٧ و ٥٨). وتبيّن في التقرير أنه يمكن، بفضل الوفورات المحققة في إطار مقترحات الميزانية العادية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ ودعم الدول الأعضاء عن طريق تخفيض عدد الاجتماعات والوثائق مثلاً، تحقيق عائد كفاءة يصل إلى ٢٠٠ مليون دولار على الأقل في فترة السنتين التي تبدأ في عام ٢٠٠٢. وجاء في الإجراءات المقترحين (٢١ و ٢٢) في التقرير ذاته أنه ستُوضع لمكاتب الإدارة والدعم المركزية، وكذلك لكل إدارة ومكتب، أهداف محددة للوفورات لتخفيض التكاليف الإدارية والتكاليف العامة الأخرى خلال فترتي السنتين المقبلتين لإعادة تخصيصها لحساب التنمية. وجرى تناول الأمر بالمزيد من التفصيل في تقرير الأمين العام المعنون "إيجاد عائد تنمية" (A/51/950/Add.5). وقررت الجمعية العامة، في قرارها ١٢/٥٢ بء، أن تنشئ في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ حساباً للتنمية يُمول من الوفورات التي يتم تحقيقها من التخفيضات المحتملة في تكاليف الإدارة والتكاليف العامة الأخرى، دون أن يؤثر ذلك على التنفيذ الكامل للبرنامج والأنشطة الإلزامية، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً مفصلاً بنهاية آذار/مارس ١٩٩٨ يحدد فيه مدى استدامة هذه المبادرة، وكذلك طرائق تنفيذها، والمقاصد المحددة ومعايير الأداء ذات الصلة باستخدام تلك الموارد.

٥٩ - وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٠/٥٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، أن يُنقل إلى حساب التنمية مبلغ ٣٦٢ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الذي تم توفيره نتيجة إلغاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وقررت الجمعية، في قرارها ٢٢١/٥٢، تخصيص مبلغ قدره ١٣ ٠٦٥ ٠٠٠ دولار في إطار الباب ٣٤ المعنون "حساب التنمية" كجزء من اعتمادات الميزانية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩.

٦٠ - وفي مذكرته عن استخدام حساب التنمية (A/52/848)، عرض الأمين العام الأهداف البرنامجية العامة لحساب التنمية وتوجيه استغلاله، والمبادئ العامة التي توجه استغلال حساب التنمية والمبادئ التوجيهية العامة التي تخضع إليها المقترحات المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن حساب التنمية. لكن الجمعية العامة أعربت، في قرارها ٢٣٥/٥٢، عن أسفها لأن مذكرة الأمين العام عن استغلال حساب التنمية لم توفر معلومات جوهرية أو اتجاهها واضحا لتمكينها من اتخاذ قرار نهائي في ذلك الوقت، وطلبت أن يقدم الأمين العام تقريراً يتضمن تحديد أنواع ومجالات تدابير الكفاءة الواجب تنفيذها في كامل الأمانة العامة، وتقديرات للمبالغ والنسب المئوية للوفورات المحتملة تحقيقها؛ وتحليلاً لأثر تدابير الكفاءة تلك على مستويات ملاك موظفي المنظمة وعلى إنجاز البرامج والأنشطة الصادرة بها تكليف؛ واستدامة حساب التنمية وأنشطته فيما بعد سنة ٢٠٠٣؛ ومقترحات محددة عن الأهداف البرنامجية لحساب التنمية واتجاهه وفقاً للأولويات المحددة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، مع مراعاة التكامل بين أنشطة حساب التنمية والأبواب الأخرى ذات الصلة من الميزانية البرنامجية. ولاحظت الجمعية، في القرار ذاته، أن مبلغ الـ ٢٠٠ مليون دولار الذي اقترحه الأمين العام هو هدف إرشادي لتمويل حساب التنمية وأنه ينبغي عدم تحديد أي إطار زمني لبلوغ ذلك الهدف.

٦١ - وتلبية لطلب الجمعية العامة هذا، تناول الأمين العام، في تقريره عن حساب التنمية (A/52/1009)، مختلف جوانب حساب التنمية، بما في ذلك مفهوم حساب التنمية، والاستدامة، وطرائق لتحديد المكاسب وتحويل الأموال، وطرائق الإنفاق من حساب التنمية، والمقاصد المحددة والمعايير ذات الصلة لاستخدام الموارد.

٦٢ - وأوصى الأمين العام، خلال عرضه طرائق الإنفاق من حساب التنمية، بأن تُعامل الأموال المخصصة لحساب التنمية على أنها مشروع يمتد لعدة سنوات وأن يُرحّل إلى فترة السنتين التالية أي رصيد يتبقى في نهاية فترة السنتين من مخصصات حساب التنمية، نظراً لأن المشاريع والأنشطة التي ستُمول من حساب التنمية قد تمتد إلى فترة تزيد عن فترة سنتين واحدة. وكرر الأمين العام الإعراب عن هذا المفهوم في مذكرته عن إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات: استغلال حساب التنمية (A/52/848)، حيث اقترح أن تُعامل الأموال المخصصة للحساب كمشروع متعدد السنوات، وأن يُرحّل أي رصيد غير متوقع من اعتمادات الحساب في نهاية فترة السنتين، إلى فترة السنتين التالية.

٦٣ - وكرر الأمين العام التأكيد في تقريره عن حساب التنمية: طرائق تشغيل الحساب (A/53/945)، على أن يكون الحساب شاملاً لعدة سنوات، واقترح فيما يتعلق بتحويل الموارد

المفرج عنها، والناشئة عن وفورات الإنتاجية إلى حساب التنمية، أن لا يُدرج سوى الوفورات التي تم التحقق منها وتعد مستدامة، والتي لا يترتب عليها أي أثر سلبي على برامج العمل الصادر بها ولاية.

٦٤ - وقررت الجمعية العامة، في قرارها ١٥/٥٤، إنشاء حساب خاص متعدد السنوات للأنشطة الإنمائية التكميلية استنادا إلى الأهداف ذات الأولوية لبرنامج الخطة المتوسطة الأجل المعتمدة. ورأت أيضا أن الوفورات التي تتحقق نتيجة لتدابير الكفاءة يمكن تحديدها في سياق التقارير المتعلقة بأداء الميزانية وينبغي نقلها إلى باب حساب التنمية بموافقة مسبقة من الجمعية العامة.

٦٥ - وقدم الأمين العام في تقريره عن استعراض البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية (A/59/397) مقترحات بشأن جملة أمور منها حساب التنمية. وفي المقترح ٦ بشأن ترتيبات تمويل حساب التنمية، أشار الأمين العام إلى أن حساب التنمية أنشئ في عام ١٩٩٧ على أساس ما يتحقق من وفورات عن التخفيضات في تكاليف الإدارة والتكاليف العامة الأخرى التي حُددت في الأمانة العامة بموجب برنامج الإصلاح الذي قدمه الأمين العام. كما أشار في المقترح نفسه إلى أن الجمعية العامة أقرت أيضا الوفورات التي حُددت في ذلك الوقت بوصفها المستوى الأدنى للتمويل خلال السنوات المقبلة، على أن تُضاف إلى الحساب وفورات مستقبلية مستدامة ويمكن التحقق منها. ولئن كانت النية وراء هذا الحكم الأخير حسنة، فقد كان الأثر الذي ترتب عليه هو عدم تحديد أية وفورات إضافية، وفي ذلك الوقت رأى الأمين العام أيضا أنه لربما كان من المبالغة في التفاؤل أن يُنتظر من المديرين أن يحددوا وفورات في أنشطتهم لكي تُنقل تلقائيا إلى برنامج آخر. وأشار إلى أنه لئن كان إلغاء هذا الحكم لا يضمن بالضرورة تحديد المزيد من الوفورات، فإن استمرار وجوده يضمن تقريبا عدم حدوث ذلك. لذا، اعتبر أن الحكم بوجه عام يؤدي إلى نتائج عكسية. واقترح الأمين العام أن تلغي الجمعية العامة هذا الحكم، ورأى أنه ينبغي النظر في أي ارتفاع يحدث في المستقبل في مستويات تمويل حساب التنمية على ضوء تنافس الأولويات القائمة على استخدام موارد ميزانية الأمم المتحدة البرنامجية ككل. ويظل هذا رأيا سديدا.

٦٦ - وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٦/٦٠، إعادة تقدير تكلفة حساب التنمية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وطلبت إلى الأمين العام، في هذا الصدد، أن يتابع التوصيات ذات الصلة من تقريره عن استعراض البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية (A/59/397)، وأن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الحادية والسنتين، توصيات عن السبل التي يمكن بها إضافة موارد إضافية تُقدر بحوالي ٥ ملايين دولار إلى حساب التنمية. وعملا

بقرار الجمعية العامة، أُعيد تقدير تكاليف حساب التنمية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ونتيجة لذلك أُضيف إلى الحساب مبلغ ٩٠٠ ٩١٥ دولار.

٦٧ - وكرر الأمين العام في تقريره عن تحديد الموارد الإضافية التي تُكرس لحساب التنمية (A/61/282) التأكيد على جملة أمور منها أنه نظرا لعدم وجود طريقة يُعتمد عليها لتحديد تكاليف النواتج والخدمات، لم يكن في المستطاع تحديد وفورات الكفاءة، وأن الأمين العام ليس في وضع يمكنه في هذه المرحلة من تقديم توصيات عن كيفية إضافة موارد إضافية في حدود خمسة ملايين دولار إلى حساب التنمية. بيد أنه اقترح على الجمعية العامة أن تعود إلى النظر في استخدام فوائض الميزانية في نهاية الفترة المالية الحالية التي تنتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ كوسيلة لزيادة تمويل حساب التنمية. وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٢/٦١، اعتماد مبلغ قدره ٢,٥ مليون دولار، كتدبير استثنائي فوري، لمعالجة النقص في تحويل الموارد إلى حساب التنمية منذ إنشائه. كما طلبت إلى الأمين العام تقديم توصيات إلى الجمعية العامة بشأن تحديد مبلغ آخر قدره ٢,٥ مليون دولار في سياق تقريره الذي سيقدمه وفقا للفقرة ٤ من القرار ذاته.

ثانيا - طرائق تمويل حساب التنمية والأساس المنطقي لذلك التمويل: تحديد المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة وغيرها من المكاسب

٦٨ - حدد الأمين العام في تقريره A/52/1009، المقدم استجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ٢٣٥/٥٢، أنواع تدابير الكفاءة الست الرئيسية التالية المتبعة آنذاك في إطار طرائق تحديد المكاسب وتحويل الأموال:

(أ) تبسيط العمليات والإجراءات والقواعد والخدمات، بما في ذلك إلغاء ازدواجية الجهود داخل الإدارات و/أو بين الإدارات، ووقف المهام التي لم يعد لها لزوم؛

(ب) تعزيز المرونة والمسؤولية لدى المديرين بتفويض المزيد من السلطات والمسؤوليات لمديري البرامج في مجال إدارة الموارد البشرية والمالية وإزالة التكرار الموجود حاليا؛

(ج) توسيع الخدمات المشتركة وتعزيزها، وذلك لضمان أن تكون خدمات الدعم فعالة من حيث التكاليف وذات جودة عالية ودقيقة من حيث التوقيت ومقدمة على أساس تنافسي وتتسبب في رضا تام للمستعمل؛

(د) إدخال الأمم المتحدة إلى العصر الإلكتروني والاستفادة التامة من نظم المعلومات والتشغيل الآلي، وذلك باستعمال تكنولوجيا المعلومات الحديثة، ولا سيما نظام

إدارة المعلومات المتكامل، لاستبدال تقنيات المعالجة الزائدة، مما يسمح بتخفيض استعمال النسخ الورقية وتحديث مهام الإدارات والأمانات؛

(هـ) إنشاء وتحسين نظام للسداد العادل لتكاليف الخدمات المقدمة إلى الأنشطة الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية واسترداد التكاليف، بغرض ضمان الاسترداد الكامل لتكاليف الخدمات المقدمة إلى الوكالات الأخرى، والأنشطة الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية وغيرها من المصادر المماثلة؛

(و) تعزيز دعم خدمات المؤتمرات للاجتماعات والوثائق، وذلك باستخدام تكنولوجيا جديدة وأساليب عمل محسنة.

٦٩ - وكان أكثر وضوحا خلال فترات السنتين السابقتين أنه في حين قد تحققت مكاسب من ناحية الإنتاجية من خلال تنفيذ تدابير الكفاءة، فقد تعذر تحديد هذه المكاسب في الإنتاجية كميا. فعلى سبيل المثال، بينما تؤدي تدابير الكفاءة الخاصة بتبسيط العمليات والإجراءات والقواعد والخدمات إلى تحسين جودة الخدمات، فإنه لا يمكن حساب أثرها على البرامج الصادر بها تكليف، كميا، في شكل زيادة الفائدة، مثلا من خلال دفع مستحقات الموظفين في الوقت المناسب وتخفيض متوسط الوقت الذي تستغرقه عملية التوظيف، الخ.

٧٠ - وأعد الأمين العام أيضا عددا من التقارير^(٦) عن تعزيز فعالية التكاليف في تنفيذ الولايات التشريعية التي أدرج فيها معلومات عن تنفيذ تدابير الهدف منها زيادة الكفاءة والإنتاجية في الأمانة العامة. ولاحظ الأمين العام بوجه خاص، في تقريره عن تقييم التقدم المحرز والأثر المتحقق في تنفيذ تدابير تحسين الإدارة (A/62/69)، أمثلة الكفاءة من مثل تنفيذ شبكة جمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم، التي أدت إلى زيادة المدفوعات التلقائية وانخفاض الأعباء المصرفية، واستخدام التقنيات التلقائية لتحسين البيانات المالية الموحدة النهائية. ولئن كان انخفاض الأعباء المصرفية الفردية أمرا حقيقيا، نظرا لزيادة عدد المعاملات المصرفية، فإنه لم يكن هناك انخفاض في إجمالي الأعباء المصرفية. وأدت الكفاءة الناجمة عن التقنيات التلقائية إلى إتاحة المزيد من الوقت لاستعراض الحسابات والتحقق منها ومن ثم تحسين الالتزام بالمواعيد النهائية لتقديم التقارير.

(٦) A/52/685 و A/52/758 و E/AC.51/2002/2 و A/58/70 و A/60/342 و A/62/69.

٧١ - ويؤكد هذان المثالان كلاهما المكاسب المحققة من ناحية الكفاءة، ولكن دون تحقيق وفورات بالدولار يمكن نقلها إلى حساب التنمية. ومع ذلك فإن تدابير الكفاءة المحددة تمكن مديري البرامج من أن يكونوا أكثر تنظيماً وأكثر تركيزاً على النتائج.

٧٢ - وكما ذكر في مقدمة الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، (A/60/6)، فإن مقترحات الميزانية لا تزال تشمل مجموعة من تدابير الكفاءة، بما فيها زيادة استخدام المواقع الشبكية لنشر المعلومات، والاجتماعات القائمة على التحوار بالفيديو، وتوحيد التقارير والمنشورات.

٧٣ - وأشارت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها^(٧) إلى الجمعية العامة في الدورة الستين، إلى أن هناك حاجة إلى إدخال الكثير من التحسينات في تقديم التقارير عن المكاسب المتعلقة بالكفاءة، إذ ينبغي أن تقوم على منهجية راسخة، ونهج ومعايير مشتركة، وأدوات قياس موضوعية، ونقاط مرجعية وأطر زمنية واقعية ويمكن التعرف عليها. وعلاوة على ذلك، لاحظت أيضاً أنه ينبغي تناول مسألة الحوافز والروادع لمديري البرامج من أجل تحقيق مكاسب الكفاءة.

٧٤ - واستجابة لتعليقات اللجنة، أشار الأمين العام في تقريره A/62/6 إلى أن الجمعية العامة ستنتظر في دورتها الثانية والستين في تقييم التقدم المحرز والأثر المتحقق في تنفيذ تدابير تحسين الإدارة الوارد في تقريره الذي يحمل نفس العنوان (A/62/69) إلى جانب تقريره عن جدوى تطبيق مبادئ محاسبة التكاليف في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/61/826). وعلى أساس القرارات التي ستتخذها الجمعية العامة بشأن هذين التقريرين، وتنفيذ نظام لتخطيط الموارد في المؤسسة، يمكن إدخال المزيد من التحسينات على التقارير المقدمة بشأن تدابير الكفاءة ومكاسبها.

ثالثاً - تعريف الإجراءات المتبعة لتحديد مكاسب الكفاءة أو المكاسب الأخرى

٧٥ - للتعرف بنجاح على مكاسب الكفاءة أو المكاسب الأخرى، هناك حاجة إلى نظام يسمح بتحديد المكاسب، حسبما يلاحظه تقرير الأمين العام عن تحديد الموارد الإضافية التي تكرر لحساب التنمية (A/61/282). ولا يقدم نظام إدارة المعلومات القائم معلومات إلا عن مجموع الأرصدة غير المنفقة. غير أنه لا يحدد الطريقة التي تم بها تحقيق ذلك، مثلاً من خلال عدم تنفيذ الأهداف، إلخ. وتعاد هذه الأرصدة غير المنفقة، بموجب النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة القائمين، إلى الدول الأعضاء. وقبل التمكن من تحديد إجراءات معينة

(٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ٧ (A/60/7)، الفقرة ١٠٢.

إضافة إلى الإجراءات المشار إليها في الفقرة ٦٤ أعلاه، من اللازم إقامة نظام يسمح بتسجيل مختلف أنواع المكاسب بشكل صحيح.

٧٦ - وكما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفقرة ٧٤ أعلاه فإن نظم المعلومات في المستقبل قد تكون قادرة على تقديم هذه المعلومات، وذلك رهنا بالقرارات التي تتخذها الجمعية العامة.

رابعاً - خيارات تحديد موارد إضافية لحساب التنمية

٧٧ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في الفقرة ٦ من الجزء الرابع من قرارها ٢٥٢/٦١ أن يقدم إليها توصيات عن إمكانية تحديد مبلغ ٢,٥ مليون دولار إضافي لحساب التنمية.

٧٨ - وبما أنه لا يوجد نظام في الوقت الحالي لتحديد المكاسب الناتجة عن الكفاءة وتسجيلها، يقترح الأمين العام الخيارات التالية:

(أ) مكاسب الكفاءة التي حددها مكتب خدمات الرقابة الداخلية: حدد المكتب في تقاريره الأخيرة وفورات مختلفة في التكاليف. وقد تكون الفرصة سانحة للقيام من خلال التعاون المشترك بين المكتب والإدارات المتأثرة بتحليل كل بند من هذه الوفورات بالمقارنة مع ما تحقق من تدابير الكفاءة المستدامة أو ترشيد العمل أو تبسيط/تعزيز العمليات في سياق تقديم التقارير عن أداء البرامج، لكي يمكن من ثم نقلها إلى حساب التنمية بموافقة الجمعية العامة؛

(ب) الإدارة على أساس النتائج - مع النظر في تعزيز الرصد والتقييم في السياق العام للإدارة على أساس النتائج، بالإضافة إلى مبادئ محاسبة التكاليف وتنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة، قد تظهر فرص للقيام على نحو أفضل بتحديد موارد ملموسة ومستدامة متعلقة بالكفاءة لرفع رصيد حساب التنمية؛

(ج) إعادة ترتيب الأولويات: اقترح الأمين العام في الفقرة ٢٣ من تقريره عن تحديد الموارد الإضافية التي تكرر لحساب التنمية (A/61/282) أن تخضع كل زيادة إضافية في مستويات تمويل حساب التنمية لنظر الجمعية العامة في الأولويات المتنافسة على استخدام موارد الميزانية البرنامجية العامة للأمم المتحدة. غير أنه لم يتم التوصل إلى أي استنتاج بهذا الشأن. ومن ثم، قد تود الجمعية العامة أن تعود إلى المسألة في سياق إعادة ترتيب أولويات البرامج في المستقبل في إطار المستوى العام للميزانية البرنامجية.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٩ - جدير بالملاحظة أنه في إطار نظم تكنولوجيا المعلومات الحالية، يتعذر حاليا تحديد المكاسب الناتجة عن الكفاءة أو المكاسب الأخرى لنقلها إلى حساب التنمية. وفي هذا الصدد، قد تود الجمعية العامة أن تنظر في الخيارات المقدمة في الفقرة ٧٨ أعلاه باعتبارها تدابير على المدى الطويل.

٨٠ - يوصي الأمين العام الجمعية العامة بما يلي:

- (أ) الإحاطة علما بتقييم الآثار الوارد في الجزء الأول من هذا التقرير؛
- (ب) النظر في الاقتراحات المختلفة المقدمة أعلاه واتخاذ قرار بشأن الخيارات التي ينبغي اتباعها لزيادة مستوى التمويل الحالي لحساب التنمية.